القضية الأولى:

أحمد يملك مقاولة أشغال بناء مقرها 22 نهج العربي التبسي، قالمة، يمارس نشاطه في إطار القانون ويملك رقما جبائيا هو: 223568900754215 79، منذ بداية ممارسته النشاط كان منتظما في القيام بالتزاماته الجبائية بصورة عادية.

بتاريخ 2022/03/23، تلقى إعلانا بالدفع تحت رقم 22/54، لعنوانه الجبائي المصرح به، يلزمه بضرورة التقدم قبل تاريخ 2022/04/30 لدفع مبلغ قدره 2.000.000 دج، كضريبة إضافية ناتجة عن تقدير جزافي ناتج عن محاسبة معمقة أجريت لسنة 2022.

بعد التقرب من المصالح المختصة (مصلحة الوعاء)، تبين له أن الإدارة الجبائية اعتبرت الفاتورتين رقم 20/32، و 20/33، المتأتيتان كمقابل تنفيذ مشروعي بناء 20 مسكن ترقوى، ومدرسة ابتدائية، على مستوى بلدية حمام النبايل غير صحيحتين، وأن المكلف قد صرح فيهما بمبالغ متدنية عن قصد لتجنب ارتفاع الضريبة.

حيث أسست الإدارة محاسبتها من خلال ثمن السكنات المباعة وفق العقود المسجلة، وكشف ميزانية البلدية التي قدمت مبلغا مضاعفا 3 مرات عن المبلغ المصرح به.

رفع أحمد شكوى نزاعية بتاريخ 2022/04/4، يطلب فيها إلغاء الجدول المذكور واسترداد المبالغ المؤسسة فيه (كونه دفعها)، لكن الإدارة رفضت شكواه، بناء على عدم تقديم التفاصيل المحاسبية التي تثبت صحة ادعاءاته.

جاءك أحمد مرفوقا بقرار الرفض رقم 22/44، الصادر عن رئيس المركز الجواري، فبماذا تشير عليه؟